

تقرير شهر جويلية 2018



النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر جويلية 2018

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

فاتن حمدي

محمود العروسي

منذر الشارني

ملتيميا:

شاكر بلقاسم

الفصل 9 من المرسوم 115

المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر

يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف.

الفصل 136 من المجلة الجزائية

يعاقب بالسجن مدة ثلاثة أعوام وبخطية قدرها سبعمائة وعشرون ديناراً كل من يتسبب أو يحاول أن يتسبب بالعنف أو الضرب أو التهديد أو الخزعات في توقف فردي أو جماعي عن العمل أو يتسبب أو يحاول أن يتسبب في استمرار توقفه.

مقدمة عامة

يتزامن صدور تقرير شهر جويلية 2018 مع عدة متغيرات سياسية من ذلك الجدل الحاصل حول التعديل الحكومي المرتقب وكان عمل الصحفيين على الموضوع وإبداء الرأي فيه منطلقا للاعتداء عليهم على صفحات التواصل الاجتماعي.

حيث تواصلت حالات سب وشتم الصحفيين على موقع التواصل الاجتماعي "فايس بوك" في ظل تواصل حالات الافلات من العقاب في ملفات التهديد والهرسلة والسب والشتم التي استهدفتهم خلال الأشهر الماضية.

كما سجلت النقابة عودة الاعتداءات الأمنية على الصحفيين عبر تعطيل عملهم أو مطالبتهم بالتراخيص، وكانت النقابة قد أوضحت في أكثر من مناسبة أن الترخيص بالتصوير في الأماكن العامة لا يشمل الا وسائل الإعلام الأجنبية وأن وسائل الاعلام المقيمة لا يشملها الترخيص بالتصوير الا في الأماكن العسكرية وقاعات المحاكم عملا بأحكام المرسوم 115.

كما سجلت النقابة انخراط الموظفين العموميين في الاعتداءات على الصحفيين عبر تعطيل حرية العمل الذي يعاقب عليه القانون ووضع حواجز على التدفق الحر في المعلومات وانتهاج سياسة تمييزية ازاء وسائل الاعلام خاصة في المناطق الداخلية.

وتعكس ممارسات الأمنيين جهلا بالقانون نتيجة تقصير وزارة الداخلية في تفعيل اتفاقها مع نقابة الصحفيين عبر تعميم المعلومة على أعوانها فيما يتعلق بنظام التراخيص والاكتفاء بالمطالبة بالبطاقات المهنية الجاري بها العمل.

كما تعكس ممارسات الأعوان العموميين رغبة في اخفاء المعلومات أو تجزئتها واستعمال سياسة تمييز تقوم على الولاءات وتتواصل هذه الممارسات في ظل افلات الموظفين العموميين من العقاب وغياب المحاسبة من قبل الادارة.

وإن النقابة تذكر وزارة الداخلية ورئاسة الحكومة وكافة الادارات العمومية بأن الدولة مطالبة بضمان حق الحصول على المعلومة والنفوذ إليها وتوفير الظروف المناسبة لذلك في اطار الشفافية والمساواة بين كافة وسائل الاعلام ضمنا لحق المواطن في اعلام حر وتعددي وشفاف وضمنا لحقه في الحصول على

المعلومة الصحيحة والدقيقة. وتطالب النقابة في هذا الصدد كل الأطراف بالقيام بما يجب ذلك من اجراءات لتجاوز الاعتداءات المتكررة من قبل أعوان الدولة وممثليها على الصحفيات والصحفيين.

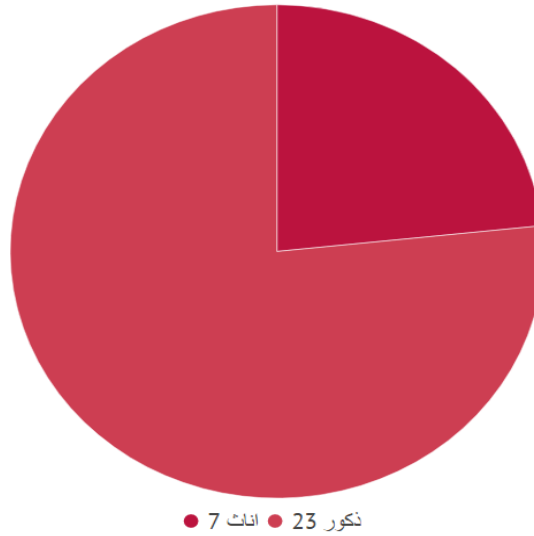
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

تراجعت وتيرة الاعتداءات خلال شهر جويلية 2018 مقارنة بشهر جوان 2018، وقد رصدت وحدة الرصد بمرکز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 9 اعتداءات خلال شهر جويلية 2018 بعد أن سجّلت خلال شهر جوان من نفس السنة 11 اعتداء.

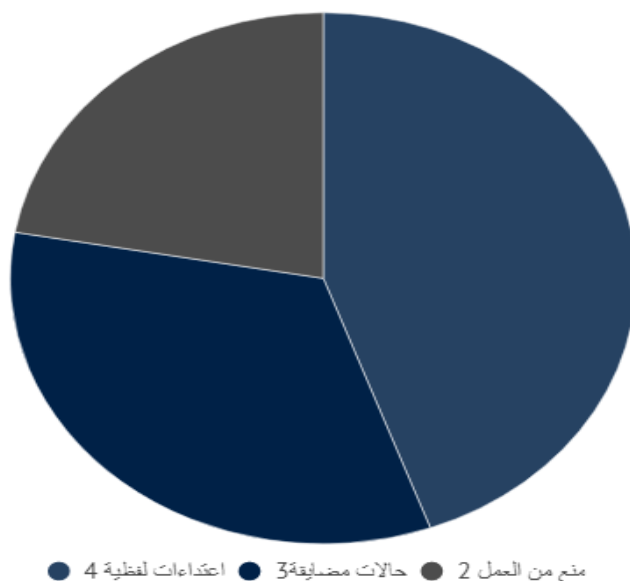
وطالت الاعتداءات 7 صحفيات و23 صحفي يعملون في 4 إذاعات و 6 مواقع الكترونية و قناة تلفزيونية و3 جرائد ووكالة أنباء.

توزيع الاعتداءات حسب الجنس



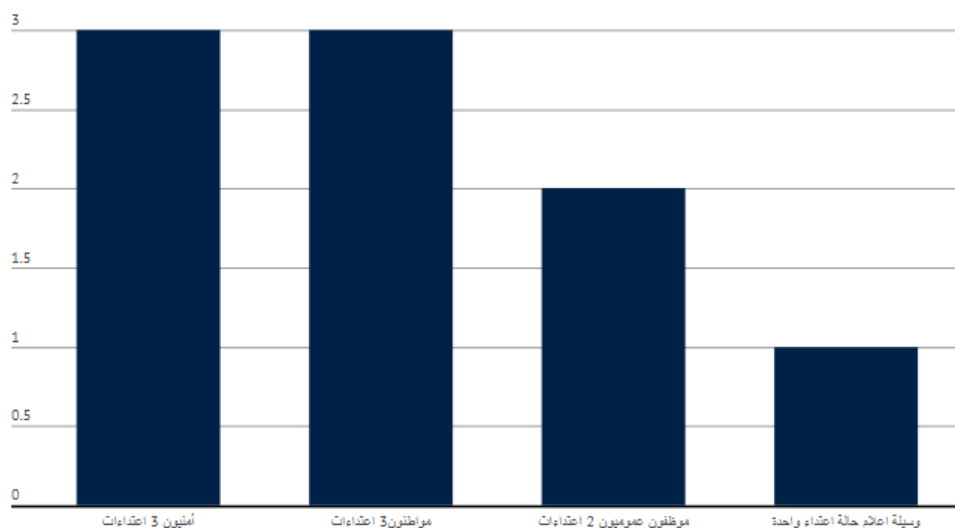
واللأفّ خلال هذا الشهر هو عودة حالات المنع من العمل والمضايقات حيث سجلت وحدة الرصد في هذا الصدد 2 حالات منع من العمل و 3 حالات مضايقة ، كما تواصل خلال شهر جويلية استغلال منصات التواصل الاجتماعي كأداة للاعتداء على الصحفيين وسجلت الوحدة 4 حالات اعتداء لفظي عبر السب والشتم والتشهير.

أنواع الاعتداءات



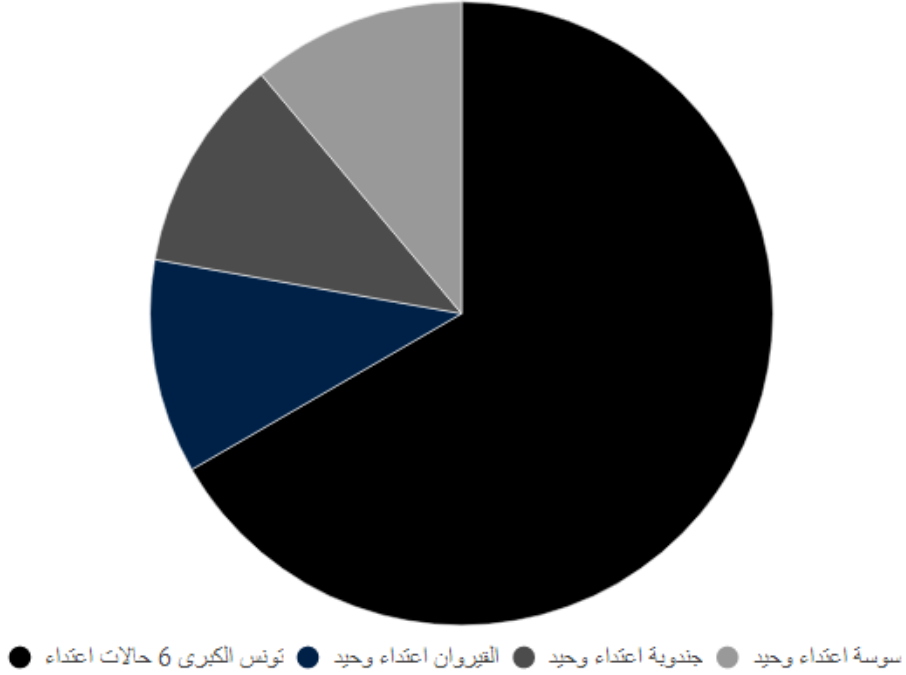
وقد تصدّر المواطنون والأمنيون قائمة المعتدين حيث كانوا مسؤولين عن 3 اعتداءات لكل منهما، كما سجلت الوحدة مسؤولية الموظفين العموميين على 2 حالات اعتداء كما سجلت وحدة الرصد في سابقة خطيرة مسؤولية وسيلة اعلام على حالة تشهير.

الأطراف المسؤولة على الاعتداءات



وقد تركّزت الاعتداءات أساسا في تونس العاصمة في 6 حالات وفي القيروان و جندوبة وسوسة في حالة واحدة في كلّ منها.

توزيع الاعتداءات حسب الجهات



"فايس بوك" أرضية للاعتداء على الصحفيين

تواصل استعمال المواطنين لشبكات التواصل الاجتماعي لسبب وشتم الصحفيين على خلفية محتويات إعلامية نشرها أو لصفتهم الصحفية، ورغم رفع الصحفيين ضحايا الاعتداءات شكاوى ضد المعتدين خلال الشهرين المنقضيين إلا أن الملفات مازالت لم ينظر فيها. وتتواصل بذلك عمليات الاعتداءات على الصحفيين في ظل تواصل الافلات من العقاب.

* موقع "تونس اليوم" يشهر بـ 15 صحفيا وصحفية

المكان:ولاية تونس

التاريخ: 6 جويلية 2018

المعتدى عليهم: 15 صحفيا وصحفية

المعتدي: وسيلة اعلام

الوقائع:

عمد موقع "تونس اليوم" إلى نشر قائمة لـ "15" صحفيا ادعى فيها أنهم تلقوا أموال ضمن حملة دعائية لتبييض حكومة يوسف الشاهد بعد أحداث جانفي 2018 دون تقديم أي اثباتات ما يجعل هذه العملية تدخل تحت طائلة التشهير.

وقد تواترت المقالات التي ينشرها هذا الموقع حول تفاصيل العملية مع ذكر أسماء الصحفيين وتفاصيل العلاقة بينهم بين رئاسة الحكومة. وستتقدم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بقضية في الغرض.

الرأي القانوني :

ان ما نشره موقع "تونس اليوم" دون تقديم اثباتات عنه يدخل في خانة التشهير والتلب ضد صحفيين عبر الصحافة وهو ما يوجب العقاب حسب مقتضيات الفصل 55 من المرسوم 115 بتهمة نسبة أمور غير صحيحة بصورة علنية لما من شأنه أن ينال من شرف واعتبار الشخص المستهدف ما ترتب عنه ضرر شخصي ومباشر للصحفيين الواردة أسماؤهم.

* تهجم على محمد اليوسفي

المكان:ولاية تونس

التاريخ: 8 جويلية 2018

المعتدى عليهم: محمد اليوسفي الصحفي بإذاعة "الديوان أف أم"



المعتدي:مواطنون

الوقائع:

تعرّض الصحفي بإذاعة "الديوان أف أم" محمد اليوسفي إلى التشويه عبر موقع التواصل الاجتماعي "الفايس بوك" بعد مشاركته في البرنامج الحواري الخاص بالعملية الإرهابية التي جدّت يوم 08 جويلية 2018 على القناة الوطنية الأولى.

وأفاد محمد اليوسفي لوحدة الرصد " تفاجأت بالحملة التي استهدفتني بسبب أرائني التي ندّدت فيها بالتعفن الذي يعاني منه المشهد السياسي الذي ابتعد عن انتظارات الشعب التونسي الاقتصادية والاجتماعية وحملت مسؤولية ما حدث لكلّ من حزبي حركة النهضة ونداء تونس".

وقد اعتبر اليوسفي أنّ ردود الفعل الواردة في صفحات التواصل الاجتماعي ليست تلقائية وتهدف إلى الضغط والتشويه وتكلميم الأفواه وضرب حرية التعبير.

وقد وثقت وحدة الرصد الحملة التي شنتها صفحة تحت اسم "الإعلام البديل".

الرأي القانوني:

تعرّض الصحفي محمد اليوسفي إلى حملة تشويه على بعض مواقع التواصل الاجتماعي على خلفية آرائه التي أبداهها خلال حوار تلفزيوني ويحمي الدستور التونسي حرية التعبير، كما أنّ المرسوم 116 يضمن الحقّ المذكور، ولا يجوز أن يكون الرأي الصادر عن الصحفي أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته أو للاعتداء على حرمة المعنوية.



* حملة تطل شهرزاد عكاشة

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 1 جويلية 2018

المعتدي عليهم: رئيسة تحرير موقع "سكوب أنفو" شهرزاد

عكاشة

المعتدي: مواطنون

الوقائع:

تعرّضت رئيسة تحرير الموقع الإلكتروني "سكوب أنفو" شهرزاد عكاشة إلى حملة تشويه عبر موقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" منذ نشر مقال صحفي تحت عنوان "رضوان مصمودي يدعو الشاهد إلى الاستقالة" بتاريخ 29 جوان 2018.

وأفادت شهرزاد عكاشة لوحدة الرصد "يعود سبب الحملة أساسا إلى مقال نشره الموقع حول تصريحات المصمودي حيث انطلقت حملة ضديّ في صفحات كـ "تونس 24".

واعتبرت عكاشة أنّ الحملة كان سببها ما نشره المصمودي من تعليق مرافق لإعادة نشر المقال الصحفي المتعلق به، وكأنّها إشارة غير مباشرة لتشويهها.

الرأي القانوني :

تعرّضت شهرزاد عكاشة إلى حملة تشويه وتحقير على بعض مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات "فايس بوك" وذلك على خلفية مقال نشرته ويحمي الدستور التونسي حرية التعبير والصحافة كما أنّ المرسوم 115 يحمي ذلك الحق ويضمنه وفقا للمعايير الدولية.

وتضمنت المادة 12 من المرسوم أنّه لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته أو للاعتداء على حرمة الجسدية والمعنوية.

* حملة تطال هناء السلطاني

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 8 جويلية 2018

المعتدي عليهم: الصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم" هناء السلطاني

المعتدي: مواطنون

الوقائع:

تعرّضت الصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم" هناء السلطاني إلى حملة



تشويه عبر عدّة صفحات على موقع التواصل الاجتماعي "فايس بوك" بعد عملها على موضوع العملية الإرهابية التي جدّت بولاية جندوبة.

وقالت هناء السلطاني لوحدة الرصد " تفاجئت بما نشرته صفحة تحت اسم " قرطاج نيوز " مفاده " خطير الصحفية بموزاييك أف أم هناء السلطاني تدعو إلى انقلاب عسكري ..رحم الله شهداء الوطن والخزي والعار للصحافة المرتزقة" بعد نشري تعليقا على صفحتي ترخّمت من خلاله على أرواح الشهداء وانتقدت من كان يحمي الإرهابيين".

وأضافت السلطاني أنّها قامت بمعاينة ما نشرته صفحة "قرطاج نيوز" مصحوبا بصورة شخصية لها، وبعد نقاش جمعها بالمسؤول على الصفحة تعمّد نشر تدوينة أخرى مصحوبة بصورتها الشخصية المعتمدة في صفحتها الخاصة عمد من خلالها إلى سبّها وشتمها.

وواصلت صفحات أخرى كـ "بن قردان نيوز" و" تونس حرة والتجمع على برة" شنّ حملات تشويه ضدها انطلاقا مما نشرته الصفحة الأولى تلقت إثرها رسائل خاصة على صفحتها الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي الفاييس بوك تضمنت سبّا وشتما ضدها.

وقد عملت وحدة الرصد على توثيق الاعتداء على الصحفية ودعم جهدها في مقاضاة المعتدين عليها.

الرأي القانوني:

نشرت الصحفية هناء السلطاني تدوينة على صفحتها الخاصة في علاقة بالعملية الإرهابية التي جدّت في جندوبة لكن استهدفتها حملة لصفحتها الصحفية نتيجة تعبيرها على رأيها في خرق للقانون الذي لا يجيز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته أو للاعتداء على حرمة الجسدية والمعنوية ويجرم القانون السب والشتم الموجة للأشخاص والذي يمسّ من كرامتهم وبشرفهم.

تعطيل عمل الصحفيين

تتواصل معاناة الصحفيين في الميدان عبر تعطيل عملهم بالمنع أو المضايقة، وتعود الاعتداءات الأمنية للظهور من جديد ضد الصحفيين عبر المطالبة غير المفهومة بتراخيص عمل أو عبر تحديد مجال عملهم وفي ما يلي حالات المنع والمضايقة التي تعرض لها الصحفيون خلال شهر جويلية.

* منع الصحفيين في سوسة من العمل



المكان: سوسة

التاريخ: 4 جويلية 2018

المعتدى عليهم: مراسلو وسائل الإعلام
بسوسة

المعتدى: موظفون عموميون

الوقائع:

تمت مضايقة الصحفيين في ولاية سوسة خلال جلسة المجلس البلدي بالمنطقة من قبل كاتب عمال البلدية، كما عمل أحد المنتمين لحزب سياسي إلى منع مراسل تونس إفريقيا للأبناء ودفعه لمنعه من حضور الجلسة.

وأفاد الصحفي بقناة "نسمة تي في" ماهر جعيدان لوحدة الرصد أنه "خلال تنقلنا الي بلدية سوسة لتغطية جلسة تركيز المجلس البلدي لاحظنا تمكين تلفزة محلية خاصة تبث على الانترنت من البث المباشر في حين تم منعنا من دخول قاعة الاجتماع وطلب منا كاتب عام البلدية التوجه لقاعة اخرى لمشاهدة البث المباشر، فتمسكنا بحقنا في الحضور" وأضاف جعيدان " عند التحاق زميلنا مراسل وكالة تونس إفريقيا للأبناء عماد سطر بمقر البلدية قام مواطن ينتمي الى حزب سياسي بدفعه محاولا منعه من الدخول". ولم يتمكن الصحفيون من تغطية الحدث الا بعد التعبير عن احتجاجهم عن هذه الممارسة التمييزية.

الرأي القانوني :

ان ممارسة المسؤول البلدي تدخل في خانة التمييز بين وسائل الاعلام في سعيها للحصول على المعلومات ومصادر الخبر وهو ما يمنعه الفصل 9 من المرسوم 115 بما في ذلك من تأثير على تنوع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مصادر الخبر وشفافيتها ونزاهتها، أما سلوك المواطن فيعتبر محاولة لتعطيل حرية العمل الصحفي وهو ما يجرمه الفصل 136 من المجلة الجزائية.

*** منع فريق "دريم أف أم" من العمل**

المكان: ولاية القيروان

التاريخ: 5 جويلية 2018

المعتدى عليهم: فريق عمل اذاعة "دريم أف أم"

المعتدى: موظفون عموميون

الوقائع:

قام كاتب عام ولاية القيروان بمنع الفريق الصحفي لراديو "دريم أف أم" من التصوير خلال اجتماع حول حفر بئر بمنطقة الخضائيرية من معتمدية حاجب العيون وإيجاد حل لمشكل تزويد حاجب العيون بالماء الصالح للشرب.

وأفاد الصحفي بإذاعة "دريم أف أم" محمد الطيب الشمنقي لوحدة الرصد " تنقلت رفقة الزميل حمدي شورابي لتغطية اجتماع حول حفر بئر بأراضي الخضائيرية وإيجاد حل لاضطراب تزويد حاجب العيون بالماء الصالح للشرب. وعند وصولنا استفسر كاتب عام الولاية عن صفتنا فأعلمته معتمدة الحاجب بأننا صحفيون، فسمح لنا بالدخول والتغطية. لكن عندما أخذت الكاميرا للتصوير تصدى لي ومنعني من التصوير . تمسكت بحقي في العمل والتصوير وأعلمته أن شخصه ككاتب ولاية يحمل صفة مسؤول ولا شيء يمنع تصويره".

وقد مد الشمنقي وحدة الرصد بفيديو يوثق عملية المنع.

الرأي القانوني:

يمثل سلوك الكاتب العام للولاية تجاه الصحفيين عملية فرض قيود تعوق حرية تداول المعلومة والتي من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعددي وشفاف طبق لما نصت عليه المادة 9 من المرسوم 115 ويمنح التشريع الجاري به العمل الصحفي من النفاذ الي المعلومات والأخبار والحصول عليها من مصادرها المختلفة. وللصحفي الحق أن يطلب من الهياكل العمومية الأخبار والاحصائيات التي تكون بحوزتها ما لم تكن المواد سرية بموجب القانون.



* اعتداء على صحفيين بجنوبية

المكان: ولاية جندوبة

التاريخ: 6 جويلية 2018



المعتدى عليهم: 3 مراسلين لمؤسسات إعلامية

بولاية جندوبة

المعتدى: أمينيون

الوقائع:

تعرّض 3 صحفيين بولاية جندوبة للمنع من

العمل والمضايقة والاعتداء اللفظي من قبل رئيس مركز شرطة الحدود والأجانب بالمعبر الحدودي بمؤلة وذلك على خلفية تغطيتهم الصحفية لليوم الترويجي للسياحة التونسية التي أشرف عليها عدد من المسؤولين الجهويين والمحليين.

وأفاد الصحفي بوكالة تونس افريقيا للأنباء ورئيس فرع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بالشمال الغربي المولدي الزوابي لوحدة الرصد " بمجرد وصولنا للمعبر الحدودي طلب منا مساعد رئيس مركز شرطة الحدود والأجانب هوياتنا فقدمنا بطاقتنا المهنية، لكنّه طلب منا ضرورة الاستظهار بوثيقة الترخيص بالعمل بتعلة أنّ المكان يعدّ منطقة عبور أمنية وخلال محاولتنا إعلامه بأننا سنقوم بالتغطية الصحفية على التراب التونسي تحوّل نحونا رئيس منطقة الأمن الوطني بمدينة طبرقة ليعلمنا بطريقة استفزازية أنّ للأمنيّين نقابات ستدافع عنهم ثمّ قال رئيس منطقة شرطة الحدود والأجانب بالمعبر المذكور " انتم جنتم في حماية الوالي ولولا ذلك كنتم ستكتشفون طريقة اخرى في التعامل" اضافة الي تعمده قول كلام غير لائق".

وقد أكدّ الزوابي لوحدة الرصد أنّ الصحفيين لم يتمكّنوا من العمل لأنّهم تعرّضوا للتعطيل والمماطلة من قبل الأمنيّين وقد تعاملوا مع الصحفيين بطريقة استفزازية أدت إلى اقتصار عملهم على تغطية بعض الهوامش من اليوم الترويجي للسياحة التونسية.

وقد تواصلت وحدة الرصد مع رئيس مكتب الإعلام بوزارة الداخلية الذي تدخل بسرعة وتمّ فتح تحقيق إداري في الموضوع.

الرأي القانوني:

تشكّل ممارسة الشرطة تجاه الفرق الصحفية التي كانت تشتغل لتغطية يوم تروحي للسياحة التونسية منعا من العمل ، يجرّمها الفصل 136 من المجلّة الجزائية، كما تشكّل تلك الممارسات فرضا لقيود من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفّاف ويمنع القانون إخضاع الصحفي لأيّ ضغط من قبل أي سلطة ولا يفرض المرسوم 115 ترخيصا على الصحفي خلال عمله في الأماكن العامة.

* مضايقة فريق عمل " Tunisie numérique "

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 2 جويلية 2018

المعتدى عليهم: فريق عمل " Tunisie numérique "

المعتدي: أمنيون

الوقائع:



تعرّض الفريق الصحفي للموقع الالكتروني " Tunisie numérique " للمضايقة من قبل عونّة أمن بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة حيث أصرت على معرفة موضوع عملهم الصحفي وبمجرّد رفضهم أصرت على الحصول على بطاقات تعريفهم الوطنية وقامت بتعطيل عملهم بتعلّة عدم ورود الصفة المهنية للمصوّر الصحفي في البطاقة.

وأفادت الصحفية مروى خميسي لوحدة الرصد " توجه نحونا عون أمن بالزيّ النظامي وطلب منا هوياتنا أنا والزميل محمود بو خبيزة خلال عملنا على تقرير في شارع الحبيب بورقيبة ولم يحاول معرفة موضوع عملنا وغادر المكان، لكن تفاجأنا بتوجّه عونّة أمن بالزيّ النظامي نحونا وطلبت منا الموضوع الذي نعمل عليه، فرفضنا واستظهرنا بوثائق عملنا لكنّها طالبتنا بالترخيص بالتصوير فأوضحنا لها أنّ هذا الطلب غير قانوني وتعمّدت تعطيل عملنا قرابة 20 دقيقة بتعلّة التثبيت من الزميل المصور الصحفي لأنّ بطاقة تعريفه لا تحمل صفة صحفي".

الرأي القانوني:

تشكّل ممارسة الشرطة إزاء الفريق الصحفي تعطيلًا لحرية الشغل ولا موجب قانوني من التنبّت من هويات الفريق الصحفي أو مطالبته بالبطاقات المهنية لأعضائه خاصة وأنّه يعمل في مكان عام. وبخصوص التراخيص فإنّه لا يهملًا المؤسسة الإعلامية الأجنبية العاملة في تونس.

* مضايقة فريق عمل "Business News"

المكان: تونس

التاريخ: 25 جويلية 2018

المعتدى عليهم: فريق عمل "Business

"News

المعتدى: أمنيون

الوقائع:

تعرّض الفريق الصحفي للموقع الإلكتروني "Business News" للمضايقة من قبل أعوان أمن بالزي المدني وأعوان تابعين للمكتب الإعلامي برئاسة الحكومة وذلك أثناء تغطيتهم لتدشين مصنع تركيب السيارات بمنطقة المغيرة بولاية بن عروس.

وأفاد نزار بهلول مدير موقع "Business News" لوحدة الرصد " حاولت التقاط صورة تجمع بين رئيس الحكومة يوسف الشاهد والأمين العام لاتحاد الشغل نورالدين الطوبوي فتفاجأت بتوجّه أحد أعوان المكتب الإعلامي برئاسة الحكومة نحوي ليطلب مني عدم التصوير بتعلّة أنّ الطرفين في فترة استراحة وأمام تمسّكي بالتصوير وضع العون يده على هاتفي لمنعي من التصوير".

كما تعرّض بهلول والصحفية بالموقع ايمان نويرة لمحاولة منع من قبل 3 أعوان أمن الزي المدني خلال محاولتهما التصوير المباشر للقاء الإعلامي الذي عقد بالمكان.

من جانبه أفاد المستشار الإعلامي السابق لرئيس الحكومة مفدي المسدي (مستقيل ومباشر) أنّه لم يكن متواجدا بالمكان ولكنّه قام بتوبيخ العون الذي قام بمضايقة الصحفيين ووجه استجوابا إداريا له.

الرأي القانوني :

يعتبر سلوك الموظف والاعوان سلوكا فرديا كانت الغاية منه حرمان مؤسسة اعلامية بعينها من النفاذ إلى الخبر والمعلومة رغم وجود مؤسسات اخرى وهي ممارسة تمييزية وتعطيل لسير عمل الصحفيين.

التوصيات

إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعد ما سجّله من اعتداءات على حرية الصحافة والصحفيين خلال شهر جويلية 2018 فإنّها توصي:

- وزارة الداخلية بإشعار أعوانها بإيقاف العمل بالمطالبة بترخيص التصوير في الطريق العام بالنسبة للمؤسسة الاعلامية المقيمة في تونس وضرورة اعتماد البطاقات المهنية كمعرف للصحفي.
- وزارة الداخلية بملاحقة الأمنيين الذين عملوا على تعطيل عمل الصحفيين واحالتهم على التفقدية العامة للأمن الوطني لاتخاذ الاجراءات القانونية في حقهم
- الموظفون العموميون بضرورة احترام طبيعة عمل الصحفيين وحق المواطن في المعلومة كاملة
- النيابة العمومية بضرورة التحرك في حالات الاعتداءات اللفظية التي تستهدف الصحفيين على شبكات التواصل الاجتماعي.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفذ بالشراكة مع:

-المفوضية السامية لحقوق الإنسان

-اليونسكو